AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

قياس وتحليل مكوّنات دالّة الطلب الكينزية وأثرها على النموّ الاقتصادي

(العراق حالة دراسية) للمدّة 2000- 2020

م. فان ميران شاهين

جامعة زاخو / كلّية الإدارة والاقتصاد

المُلخّص:

يعتمد الاقتصاد العراقي، كما هو معروف على صادرات النفط بشكل كبير، ومن ثمّ يعدّ اقتصاداً ريعياً، إذْ يُسهِمُ هذا القطاع الريعي في تمويل نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي. ويهيمن الإنفاق الحكومي على مكوّنات الطلب الكُلّي في العراق، معتمدا في ذلك على التجارة الخارجية المتُمثّلة بصادرات النفط. في هذا البحث سلّطَ الباحث الضوء على مكوّنات الطلب الكُلّي في العراق، ومدى تأثيرها على النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي. واستعمل الباحث الأساليب القياسية الحديثة في تحليل العلاقة واختبارها بين المتغيّرات المستقلّة، التي يُمثّلها النموّ في مكوّنات الطلب الكُلّي في تأثيرها على المتغيّر التابع، الذي يمثّله النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي ومدى مطابقتها مع معادلة الطلب الكُلّي الفعّالة الكنزية. وقد تبيّن من خلال البحث أنّ هناك تشوّه بين مكوّنات الطلب الكُلّي في التأثير على الناتج المحلّي الإجمالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: مكوّنات الطلب الكُلّي، التوازن الكنزي، نموّ الناتج المحلّي الإجمالي.

As known that, Iraqi economy rely significantly on oil export, therefore this economy consider to be addiction to oil. Oil sector finance the most government expenditure. Aggregate demand in Iraq depends on government expenditure in turn government expenditure depends on foreign trade. The research highlight on components of aggregate demand in Iraqi economy and in what extent those components effect on the growth of GDP. Modern econometrics methods was used to analysis and test the relationship between dependents variables which represented by aggregate demand components and independent variable which represented by GDP growth and their conformity to the Keynesian model. The research concluded that there is distortion in aggregate demand components in effect to the GDP growth.

Key words: aggregate demand components, Keynesian cross, GDP growth.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في أنّ الاقتصاد العراقي يعاني من تشوّه كبير في مكوّنات الطلب الكُلّي في تأثيره على نموّ الناتج المحلّي الإجمالي؛ وذلك بسب اعتماد العراق في تمويل أغلب قطاعته على الإيرادات النفطية، ما يؤدّي إلى حدوث أزمات وتقلّبات اقتصادية في الاقتصاد العراقي.

أهمّية البحث:

تتأتّى أهمّية البحث من ضرورة قياس العلاقة بين مكوّنات الطلب الكُلّي، ومعرّفَة مدى تأثيرها على نموّ الناتج المحلّي الإجمالي؛ لتحليل مكامن الخلل والتشوّه في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

يفترض البحث، وبالاعتماد على معادلة الطلب الكُلّي الكنزية بأنّ هناك علاقة موجبة بين مكوّنات الطلب الكُلّي ومعدّلات النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق، فضلا عن أنّ التأثير بين هذه المكوّنات والناتج المحلّي تأثير معنوي.

أهداف البحث:

1-إعطاء إطار نظري للمعادلة الكنزية، ومكوّنات الطلب الكُلّي الفعّال.

2-تحليل مكوّنات الطلب الكُلّي في الاقتصاد العراقي.

3-قياس العلاقة بين مكوّنات الطلب الكُلّي والنموّ في الناتج المحلّي الإجمالي.

منهجية البحث:

يتّبع البحث المنهج الاستنباطي، الذي يعتمد على النظرية الكنزية كنهجٍ عامّ، فضلا عن الاعتماد على الاختبارات الإحصائية، والأسلوب الكمّي والقياسي في تحليل مكوّنات الطلب الكُلّي، وتأثيرها على نموّ الناتج المحلّي الإجمالي.

حدود البحث:

تغطي الحدود المكانية للبحث الاقتصاد العراقي للمدّة الزمنية 2000-2020

هيكلّية البحث:

للتحقّق من فرضية البحث واختبار الفرضية، قُسّمتْ الدراسة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول يناقش النظرية الكنزية والتوازن الكنزي، وركّز المبحث الثاني على واقع مكوّنات الطلب الكُلّي الفعّال في العراق، وسيتمّ في المبحث الثالث قياس مكوّنات الطلب الكُلّي الفعّال وتأثيره على النموّ الاقتصادي في العراق.

المبحث الأول

الإطار النظري للتوازن الكينزي

((إنّ فرضيات النظرية الكلاسيكية قابلة للتطبيق في ظروف خاصّة فقط، ولا يمكن تطبيقها في الحالات والظروف كلّها. علاوة على ذلك فإنّ الفرضيات التي تفترضها النظرية الكلاسيكية لا تتلاءم مع ما هو موجود في الواقع الاقتصادي. ما يعني أنّ الاقتصاد في الواقع سوف يتظلّل وتحدث الكارثة)). من بين الأزمات كُلّها التي حدثت في التاريخ الاقتصادي للدول، فإنّ أزمة الكساد العظيم التي حدثت في بداية الثلاثينيات تعدّ من أكبر الأزمات الاقتصادية ضررًا، ولا سيّما على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى. إذْ واجهت اقتصاديات هذه الدول مستوى قياسي من معدّلات البطالة، وانخفاض كبير في مستوى الدخل. هذه الأزمة المدمّرَة جعلت الكثير من الاقتصادين يتساءلون عن مدى صلاحية النظرية الكلاسيكية وقدرتها على حلّ الأزمات الاقتصادية. من هنا فإنّ الكثير من الاقتصادين فكّروا باقتراح أنموذج وأداة جديدة، تستطيع مواجهة أزمة الكساد العظيم وحلّها.

في سنة 1936 أحدث الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز ثورة اقتصادية كبير من خلال طرح أفكار وسياسات اقتصادية جديدة في كتابه (النظرية العامّة في البطالة وسعر الفائدة والنقود)، إذْ عرض في كتابه فرضيات وتحليل اقتصادي جديد، يحلّ محلّ النظرية الكلاسيكية.(Mankiw,nacroecnmics,2010,718).

ركّزت النظرية الكلاسيكية على جانب العرض في تحديد مستوى الدخل القومي التوازني عند نقطة الاستعمال الكامل لعناصر الإنتاج. وأعتمد الكلاسيكيون في تحليلهم هذا على الأجل الطويل، إذْ يوضّح قانون ساي، الذي يعدُّ الحجر الأساس للنظرية الكلاسيكية، على أنّ العرض هو الذي يخلق الطلب المساوي له، مع الأخذ بالحسبان فرضيات النظرية الكلاسيكية.

بالمقابل فإنّ النظرية الكنزية ركّزت على جانب الطلب في تحديد مستوى الدخل القومي التوازني. و من الممكن أنْ يحدث هذا التوازن دون مستوى الاستعمال الكامل، إذْ قام كينز بنظريته الجديدة بتحليل دقيق لمكوّنات الطلب الكُلّي وأسماه بالطلب الكُلّي الفعّال، الذي يؤدّي في حالة تحفيزه إلى تحقيق التوازن الكُلّي في الاقتصاد. (Fukase. Martin,2020,19).

أولاً: التوازن الكنزي:

تعدُّ نظرية كينز التي قدّمها في كتابه (النظرية العامّة) من أهمّ أسباب حلّ عقدة أزمة الكساد العظيم، التي عجزت عن حلّها النظرية الكلاسيكية. إذْ قام كينز في كتابه بتحليل مكوّنات الطلب الكُلّي بشكل دقيق ومفصّل. وأكّدَ على أنّ مكوّنات الطلب الكُلّي في الأجل القصير، هي التي تُحدّد مستوى الدخل القومي التوازني، وذلك من خلال الإنفاق الذي يكوّنه: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، وقطاع الحكومي، فضلا عن صافي التجارة الخارجية. فكُلّما كان قرار الأفراد زيادة نفقاتهم، كُلّما أدّى هذا إلى زيادة السلع المباعة من قبل قطاع الأعمال، ممّا يؤدّي إلى زيادة الإنتاج، وارتفاع مستوى العمّالة في سوق العمل. من هنا أعتقد كينز أنّ سبب أزمة الكساد العظيم، الذي حدث سنة 1929 هو نقص في الإنفاق المخطّط من قبل القطاعات المذكورة آنفًا.(Dutt,2006,14)

فرّقَ كينز بين الإنفاق المخطّط والإنفاق الفعلي، فالأول: هو الإنفاق التي ترغب القطاعات الاقتصادية (العائلي، الأعمال، الحكومي، التجارة الخارجية) في إنفاقه على شراء السلع والخدمات، والثاني: يمثّل قيمة السلع والخدمات المنتجة بشكل نهائي داخل حدود الدولة، والذي يُسمّى بالناتج المحلّي الإجمالي (GDP). وهو يساوي أيضًا الأموال المنفقة فعلاً من قبل القطاعات الاقتصادية. عملياً يصعب أنْ يتساوى الإنفاق الفعلي مع الإنفاق المخطّط؛ وذلك لأنّ قطاع الأعمال قد يواجهون مخزون سلعي غير مخطّط له، ويحدث هذا عندما لا يتُمّ بيع كُلّ السلع المنتجة من قبل قطاع الأعمال داخل السوق. ومن ثمَّ يقوم رجال الأعمال بسحب الجزء غير المباع من السلع، وتخزينه داخل المخازن. و هذا يؤدّي إلى ارتفاع مستوى المخزون السلعي لديهم. يعدّ المخزون السلعي إنفاقاً استثمارياً، في الفترة القادمة، وبسبب ارتفاع المخزون السلعي، يقوم قطاع الأعمال بتقليل الإنتاج، ما يسببُ انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي. والعكس صحيح عندما يكون هناك طلب على السلع أكبر ممّا تَمّ إنتاجه من قبل قطاع الأعمال. من ثمّ يقوم المنتجون بسحب جزء من المخزون السلعي؛ لتغطية العجز في السلع، ما يُسبّبُ انخفاضا في مستوى المخزون السلعي، وبسبب هذه النتيجة سوف يعمل المنتجون في المدّة القادمة على زيادة الإنتاج والعمّالة، ممّا يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلّي الإجمالي.

(Tarasova ,Tarasov,2019،22)

التوازن الكنزي

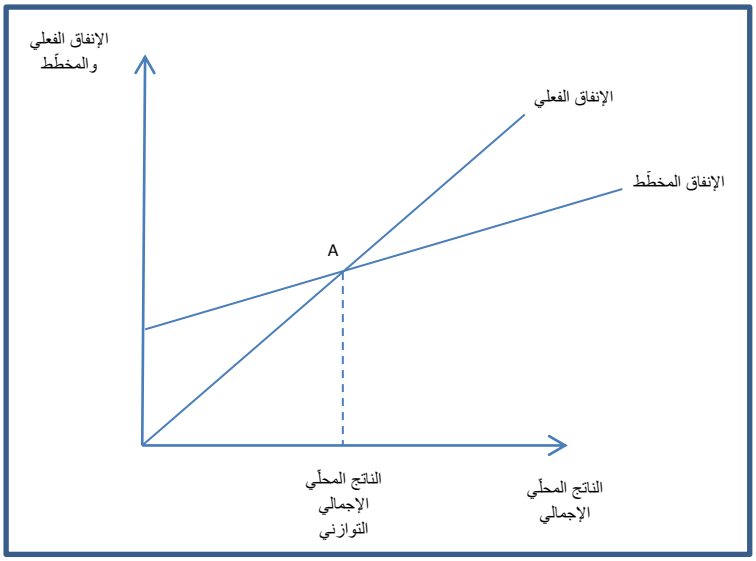

الشكل رقم(1)

من خلال الشكل رقم(1) يمثّل المحور العمودي الإنفاق الفعلي والمخطّط، والمحور الافقي يمثّل الناتج المحلّي الإجمالي. عندا نقطة (A) يقطع محنى الإنفاق المخطّط منحنى الإنفاق الفعلي، وبالنتيجة يتُحدّد مستوى الناتج المحلّي الإجمالي، ويتساوى الإنفاق الفعلي مع المخطّط. وحسب النظرية الكنزية تكون هذه الحالة افتراضية؛ لأنّ قرارات القطاعات الاقتصادية لا تتساوى

دائماً مع ما يتُمّ إنتاجه فعلاً، أي إنّ الناتج المحلّي الإجمالي. من هنا يلعب المخزون السلعي الدور الرئيس في تحقيق التوازن بين الفعلي والمخطّط ، وكما موضّح في الشكل (2).

(العزاوي،2001، 33)

التوازن الكنزي في حالة العجز والفائض

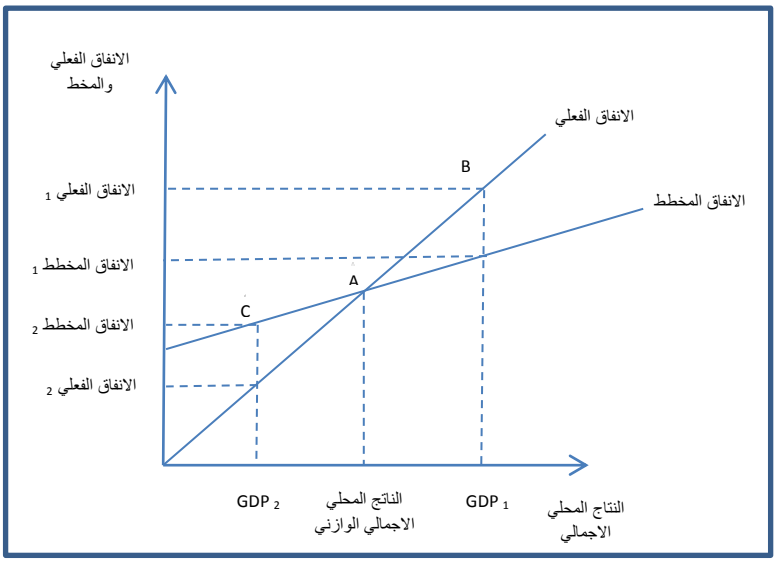

الشكل رقم (2)

من خلال الشكل رقم (2) يتّضح لنا ما يأتي:

1- عند نقطة (B) يتُحدّد مستوى الناتج المحلّي الإجمالي بمستوى أكبر من المستوى التوازني، ما يؤدّي إلى أنْ يكون الإنفاق الفعلي أكبر من الإنفاق المخطّط. بمعنى أنّ هناك جزءٌ من الإنتاج غير مُباع، يقوم قطاع الأعمال بسحب هذا الفائض ووضعه في المخازن، ما يؤدّي إلى ارتفاع المخزون السلعي لدى المنتجين، وتقليل مستوى الإنتاج في المدّة القادمة. ما يؤدّي إلى انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي إلى المستوى التوازني.(كريم وآخرون،2014، 15).

2- عند نقطة (C) يتُحدّد مستوى الناتج المحلّي الإجمالي بمستوى أقلّ من المستوى التوازني، ما يؤدّي إلى أنْ يكون الإنفاق المخطّط أكبر من الإنفاق الفعلي، بمعنى أنّ الطلب الكُلّي أكبر من كمّية السلع الموجودة في داخل السوق، وبالنتيجة يقوم المنتجون بسحب جزء من السلع من المخازن، ما يؤدّي إلى انخفاض مستوى المخزون السلعي، ما يؤدّي إلى زيادة الإنتاج في المدّة القادمة. وهذا يؤدّي إلى زيادة الناتج المحلّي الإجمالي إلى المستوى التوازني.(ذياب،2013، 88).

المبحث الثاني

تحليل مكوّنات الطلب الكُلّي الفعّال في العراق

بسبب ريعية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط الخام وتصديره، فإنّ مكوّنات الطلب الكُلّي تميل إلى عدم الاتّزان وفي حالات كثيرة إلى التشوّه بين مكوّنات الطلب الكُلّي. فضلا عن سيطرة الحكومة على مصدر الريع وضعف القطاع الخاصّ، والذي يؤدّي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالنتيجة إلى ضعف المساهمة في عملية النموّ الاقتصادي. من هنا فإنّ العرض الكُلّي من السلع والخدمات في العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات، والتي تغطّي فاتورتها صادرات النفط. من خلال ما تَمّ عرضه آنفًا، فإنّ إنفاق القطاع العامّ المتمثّل بالإنفاق الحكومي في الأغلب، هو الذي يتحكّم بباقي مكوّنات الطلب الكُلّي الفعّال، ومنه في النموّ الاقتصادي في العراق.(النجفي،2008، 28).

أولاً: مكوّنات الطلب الكُلّي في العراق:

1-الإنفاق الاستهلاكي:

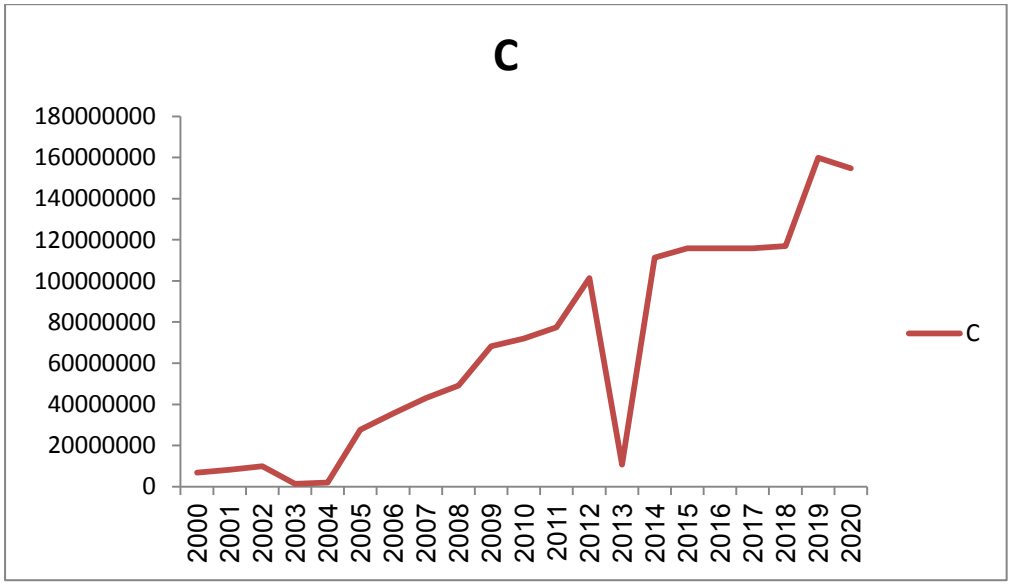

الشكل رقم(3) الإنفاق الاستهلاكي في العراق

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركّزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات متعدّدة.

من خلال الشكل (3) يتّضح أنّ منحنى الإنفاق الاستهلاكي يبدأ بالارتفاع بشكل ملحوظ مع نهاية سنة 2004 ، وذلك بسبب التغيّر السياسي والاقتصادي في العراق، ما أدّى إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد، والإنفاق الاستهلاكي. مع بداية 2014 و بسبب دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى بعض محافظات العراق حصل انخفاض كبير في الإنفاق الاستهلاكي، ومع عمليات

التحرير التي قامت بها الحكومة العراقية في سنة 2016 فضلا عن ارتفاع أسعار النفط ارتفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي، حتى وصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2018. ثُمَّ بدأ بالانخفاض بسبب تداعيات كورونا.

2-الإنفاق الاستثماري:

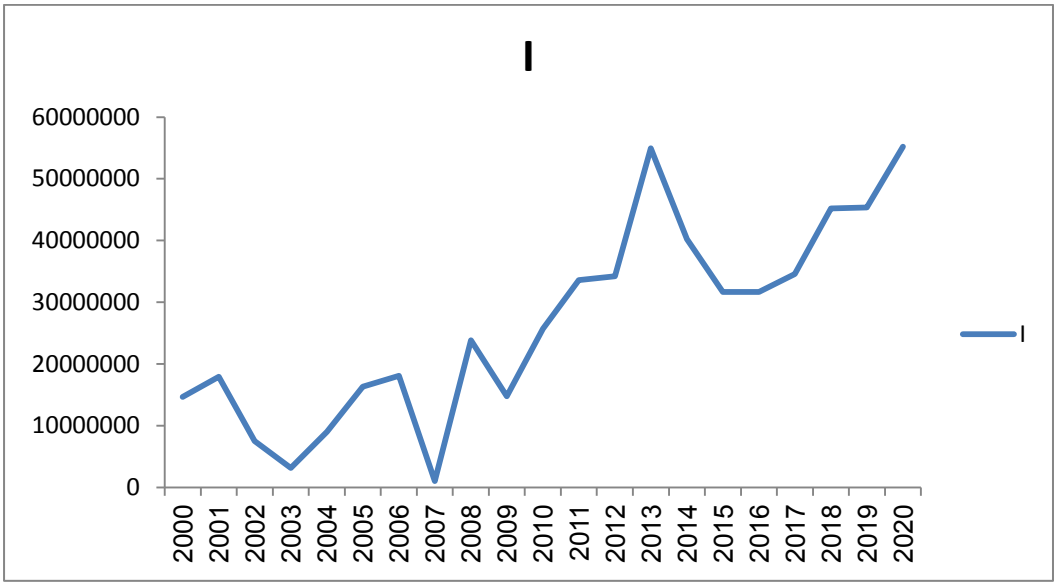

الشكل رقم(4) الإنفاق الاستثماري في العراق

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركّزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات متعدّدة.

تُمثّل النفقات العامّة، وبشكل خاصّ النفقات الاستثمارية مدخلاتً بالنسبة للقطاع الخاصّ من حيث توفيرها للخدمات العامّة والبنى التحتية فضلا عن الاستقرار الأمني، إذْ يؤدّي هذا إلى توفير بيئة ملائمة للمستثمرين لتشجيعهم لزيادة الاستثمار الخاصّ.

في حالة الاقتصاد العراقي فإنّ النفقات التشغيلية ترتفع من سنة إلى أخرى على حساب الإنفاق الاستثماري، فضلا عن إنّ ضعف إنتاجية النفقات العامّة في العراق أدّى إلى ضعف في الاستثمار الخاصّ وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في العراق، وهذا ما يوضّحه الشكل رقم (4). ففي السنوات الثمانية الأولى من المدّة الزمنية للدراسة تشهد انخفاضا وتذبذبا في الاستثمار الخاصّ، ثُمّ يبدأ بالارتفاع بشكل تدريجي بعد سنة 2010. في سنة 2014 وبسبب الأحداث الإرهابية لتنظيم داعش يتناقص الاستثمار الخاصّ، ثُمّ يبدأ بالارتفاع بعد عمليات التحرير، وإعادة بناء ما دمّرَته الحرب ضدّ الإرهاب. (السيد،2015، 12).

3-الإنفاق الحكومي:

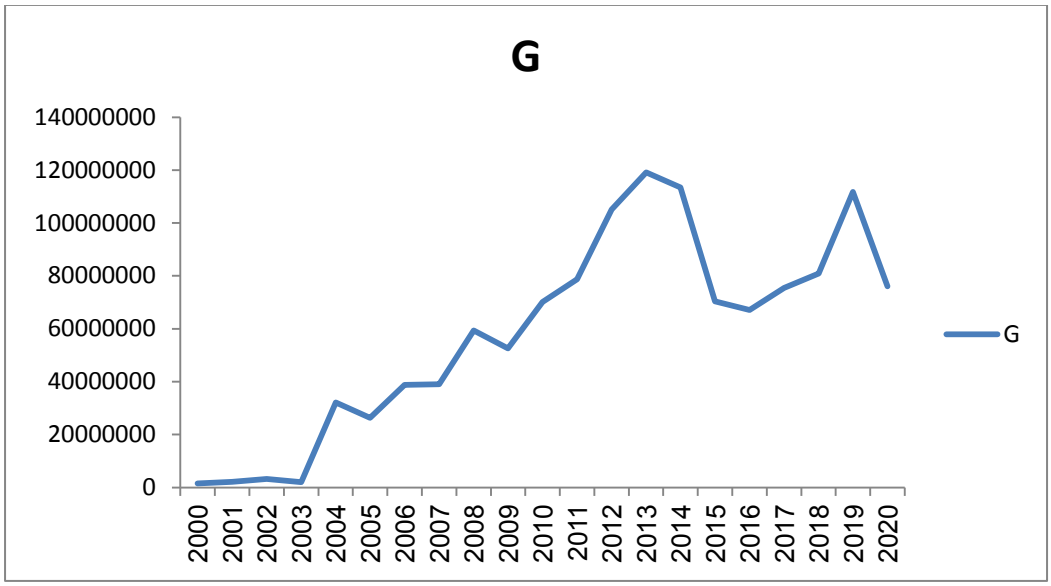

الشكل رقم (5) الإنفاق الحكومي

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركّزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات متعدّدة.

يعدّ الإنفاق الحكومي العمود الفقري في الاقتصاد العراقي؛ وذلك بسبب سيطرة الحكومة على إنتاج النفط وتصديره . من هنا فإنّ الإنفاق الحكومي يبدأ بالارتفاع بشكل ملحوظ بعد سنة 2003 حتى يصل إلى أعلى نقطة له في سنة 2012. إذْ يمثّل الإنفاق التشغيل نسبة من 70-75% من إجمالي النفقات العامّة. تستحوذ: تعويضات الموظّفين، ورواتب المتقاعدين، ودعم البطاقة التموينية، فضلا عن تمويل شبكة الحماية الاجتماعية الجزء الأكبر من النفقات التشغيلية. (خليل،1994، 18).

4-صافي التجارة الخارجية:

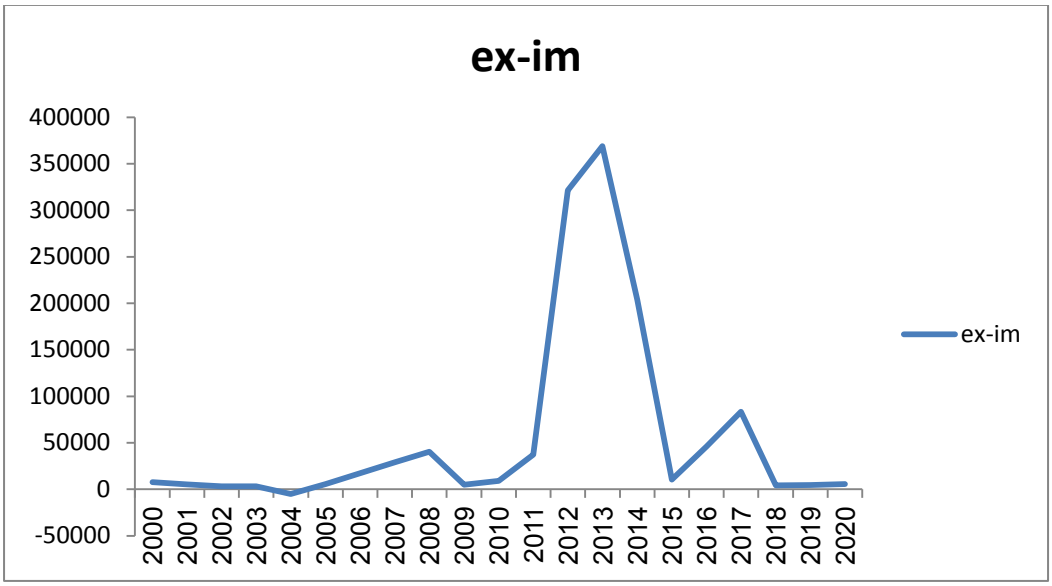

الشكل رقم (6)صافي التجارة الخارجية في العراق

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركّزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات متعدّدة.

من خلال الشكل رقم (6) يتّضح لنا أنّ الميزان التجاري في العراق يحقّق فائضاً باستثناء سنة 2004 ، التي شهدت عجزاً في الميزان التجاري. ومن عام 2010 إلى سنة 2014 شهد العراق فائضاً كبيراً في الميزان التجاري ؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، ثُمَّ يبدأ بالانخفاض؛ بسبب انخفاض صادرات النفط؛ وذلك بسبب سيطرة تنظيم داعش على بعض آبار النفط في العراق.

هذا الفائض المستمرّ في الميزان التجاري يُفسّرُ مدى أهمّية صادرات النفط على الاقتصاد العراقي، فإذا جردنا صادرات العراق من النفط فسوف يتحوّل الفائض إلى عجز مستدام في الميزان التجاري العراقي.

5-الطلب الكُلّي و الناتج المحلّي الإجمالي في العراق:

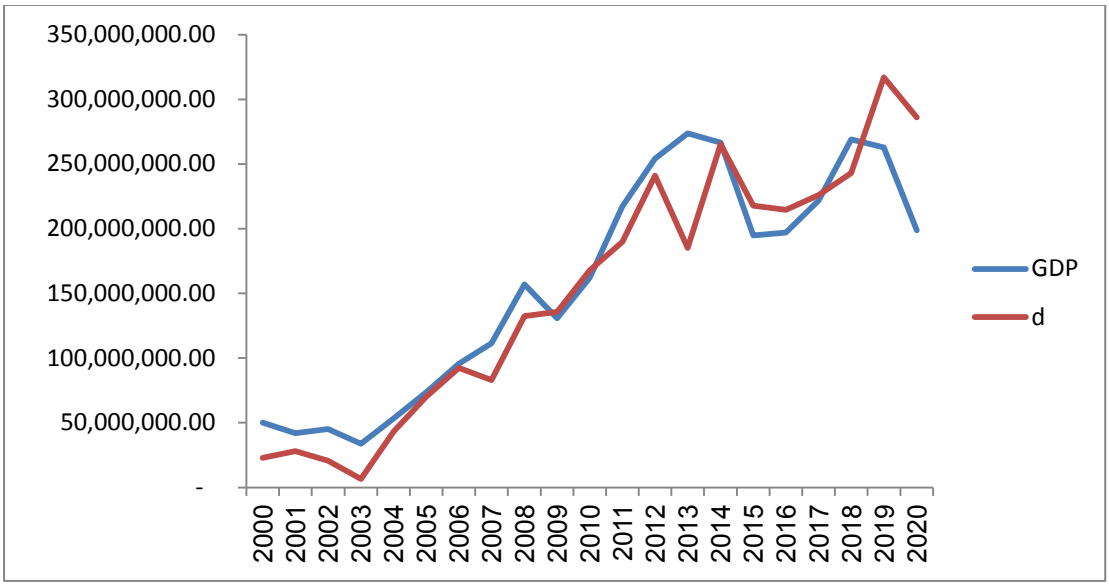

الشكل رقم (7) الطلب الكُلّي و الناتج المحلّي الإجمالي في العراق

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركّزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات متعدّدة.

من خلال الرسم البياني في الشكل (7) يتّضح أنّ الناتج المحلّي الإجمالي لا يتساوى مع الطلب الكُلّي في العراق خلال مدّة الدراسة، على الرغم من اقتراب الطلب الكُلّي في العراق من الناتج المحلّي الإجمالي بشكل كبير في السنوات الآتية: (2005،2006،2009،2010،2014،2017).

امّا باقي السنوات فإنّ الناتج المحلّي الإجمالي يكون في الأغلب أكبر من الطلب الكُلّي.

المبحث الثالث

قياس تأثير الطلب الكُلّي على نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

1-بناء النموّذج القياسي وتعريف متغيّراته:

بناء النموّذج وتوصيف المتغيّرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة بشكل صحيح، يعدُّ من أهمّ مراحل قياس العلاقة، التي تربط بين المتغيّرات الاقتصادية قيد الدراسة. من هنا فإنّ التوصيف الصحيح يجعل النموّذج الاقتصادي المستعمل يلائم النظرية الاقتصادية الكُلّية والجزئية.

2-توصيف المتغيّرات الاقتصادية قيد الدراسة وتعريفها:

المتغيّر التابع:

يمثّل المتغيّر التابع المشكلة التي يراد دراستها، عن طريق استعمال متغيّرات أخرى تؤثّر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن ثَمَّ يتُمُّ تفسيره عن طريق هذه المتغيّرات. من هنا قام الباحث باختيار النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي كمتغيّر تابع لمعرّفَة مدى تأثير المتغيّرات الأخرى عليه.

GDPg:(متغيّر تابع)معدّل النموّ للناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية

المتغيّرات المستقلّة:

استعمل الباحث في الدراسة اربعة متغيّرات، تُمثّل مكوّنات الطلب الكُلّي حسب النظرية الكينزية، وهي: الاستهلاك الخاصّ لقطاع الأفراد، الاستثمار الخاصّ لقطاع الأعمال، الإنفاق الحكومي للقطاع العامّ، صافي التجارة الخارجية. وتمّ استعمال هذه المتغيّرات بالأسعار الجارية، وتمّ استخراج معدّلات النموّ واستعمالها كمتغيّرات مستقلّة.

Cg:معدّل النموّ للاستهلاك الخاصّ بالأسعار الجارية

Ig:معدّل النموّ للاستثمار الخاصّ بالأسعار الجارية

Gg:معدّل النموّ للإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية

NTg: معدّل النموّ لصافي التجارة الخارجية بالأسعار الجارية

3-النموّذج الاقتصادي:

إنّ عملية بناء النموّذج الاقتصادي في هذه الدراسة يجب أنْ تنطبق مع النظرية الكنزية؛ لأنّ الباحث اعتمد بشكل كبير على النظرية الكنزية في تحليل المتغيّرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي.

$GDP = C + I + G + (X-M)$ النموّذج الكنزي

GDP= النتاج المحلّي الإجمالي

C= استهلاك القطاع الخاصّ

I=استثمار القطاع الخاصّ

G=الإنفاق الحكومي

X-M=صافي التجارة الخارجية

النموّذج المستعمل في البحث $GDPg = B_0 + B_1\, Cg + B_2\, Ig + B_3\, Gg + B_4\, NTg + Ui$

معدّل النموّ الناتج المحلّي الإجمالي في العراق (متغيّر تابع)=GDPg

الحد الثابت=B_0

معدّل النموّ للإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي في العراق (متغيّر مستقلّ)=Cg

معدّل النموّ للإنفاق الاستثماري للقطاع الأعمال(متغيّر مستقلّ)=Ig

معدّل النموّ للإنفاق الحكومي للقطاع العامّ في العراق(متغيّر مستقلّ)=Gg

معدّل النموّ لصافي التجارة الخارجية في العراق(متغيّر مستقلّ)=NTg

المتغيّر العشوائي=Ui

4-استقرارية البيانات للمتغيّرات الاقتصادية المستعملة في البحث:

لكي نبتعد عن الانحدار الزائف يجب أنْ تكون البيانات المستعملة في تقدير المعادلة مستقرّة إحصائيا. باستعمال اختبار (Dickey-Fuller test) للاختبار مدى استقرارية البيانات تمّ الحصول على النتائج الآتية:

Null Hypothesis: GDPG has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.602226	0.0160
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

الجدول رقم(1) اختبار استقرارية معدّل النموّ للناتج المحلّي الإجمالي

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتّضح من الجدول (1) أنّ المتغيّر التابع (معدّل النموّ للناتج المحلّي الإجمالي) مستقرّ، إذ أثبتَ اختبار(Dickey-Fuller test) أنّ احتمالية المتغيّر التابع تساوي 0.016 ، وهو أقلّ من 0.05 ، وهذا يعني رفض فرضية العدم، قبول الفرضية البديلة، التي تنصّ على استقرارية المتغيّر التابع.

Null Hypothesis: CG has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.646722	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

الجدول رقم(2) اختبار استقرارية معدّل النموّ للاستهلاك الخاصّ

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتّضح من الجدول 0 2) أنّ المتغيّر المستقلّ (معدّل النموّ للاستهلاك الخاصّ) مستقرّ، إذْ أثبتَ اختبار(Dickey-Fuller test) أنّ احتمالية المتغيّر المستقلّ تساوي 0.001 ، وهي أقلّ من 0.05 ، وهذا يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، التي تنصّ على استقرارية المتغيّر المستقلّ Cg .

Null Hypothesis: IG has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.693801	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

الجدول رقم(3) اختبار استقرارية معدّل النموّ للاستثمار الخاصّ

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتّضح من الجدول (3) أنّ المتغيّر المستقلّ (معدّل النموّ للاستثمار الخاصّ) مستقرّ، إذْ أثبتَ اختبار(Dickey-Fuller test) أنّ احتمالية المتغيّر المستقلّ تساوي 0.001 ، وهي أقلّ من 0.05 ، وهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، التي تنصّ على استقرارية المتغيّر المستقلّ Ig.

Null Hypothesis: GG has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.597961	0.0020
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

الجدول رقم(4) اختبار استقرارية معدّل النموّ للإنفاق الحكومي

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتّضح من الجدول (4) أنّ المتغيّر المستقلّ (معدّل النموّ للإنفاق الحكومي) مستقرّ، إذْ أثبتَ اختبار(Dickey-Fuller test) أنّ احتمالية المتغيّر المستقلّ تساوي 0.002 ، وهو أقلّ من 0.05 ، وهذا يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، التي تنصّ على استقرارية المتغيّر المستقلّ Gg.

Null Hypothesis: NTG has a unit root			
Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.534549	0.0184
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

الجدول رقم(5) اختبار استقرارية معدّل النموّ لصافي التجارة الخارجية

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتّضح من الجدول (5) أنّ المتغيّر المستقلّ (معدّل النموّ لصافي التجارة الخارجية) مستقرّ، إذْ أثبتَ اختبار(Dickey-Fuller test) أنّ احتمالية المتغيّر المستقلّ تساوي 0.018 ، وهو أقلّ من 0.05 ،هذا يعني رفض فرضية العدم، والقبول بالفرضية البديلة، التي تنصّ على استقرارية المتغيّر المستقلّ NTg.

5-معادلة الانحدار الخطّي المتعدّد:

Dependent Variable: GDPG		
Method: Least Squares		
Date: 01/31/23 Time: 10:51		
Sample (adjusted): 2001 2020		

Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.588668	4.852447	-0.327395	0.7479
CG	1.592569	1.158584	1.374582	0.1894
IG	1.812931	0.834058	2.173627	0.0462
GG	0.045334	0.012828	3.533884	0.0030
NTG	4.380249	2.008115	2.181274	0.0455
R-squared	0.571561	Mean dependent var		9.705000
Adjusted R-squared	0.457311	S.D. dependent var		24.11085
S.E. of regression	17.76185	Akaike info criterion		8.804301
Sum squared resid	4732.249	Schwarz criterion		9.053234
Log likelihood	-83.04301	Hannan-Quinn criter.		8.852895
F-statistic	5.002704	Durbin-Watson stat		1.671998
Prob(F-statistic)	0.009170			

الجدول رقم(6) معادلة الطلب الكُلّي الفعّال في العراق

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يتّضح لنا من الجدول (6) أنّ معادلة الطلب الكُلّي في العراق حسب النظرية الكنزية:

$$GDPg= -1.588 + 1.592Cg + 1.812Ig + 0.045Gg + 4.380NTg + ei$$

- التفسير الاقتصادي

في حالة ارتفاع الاستهلاك الخاصّ بمقدار وحدة واحدة فإنّ معدّل النموّ للناتج المحلّي الإجمالي سوف يرتفع بمقدار 1.592، وهذا مطابق مع النظرية الكنزية. ويوضّح لنا اختبار (T) عدم معنوية الاستهلاك الخاصّ في التأثير على معدّل النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي؛ وهذا بسب التشوّه الموجود في الاقتصاد العراقي، إذ إنّ ما يقارب من 60% من الناتج المحلّي الإجمالي يتكوّن من القطاع النفطي، فضلا عن إنّ المتبقّي 40% ، ويتُمّ تمويله أيضًا من قبل الإيرادات النفطية. ومن ثَمَّ فإنّ أغلب السلع الموجودة في السوق هي سلع مستوردة بالنتيجة فأن القطاع الأفراد الذي يمثّله الإنفاق الاستهلاكي في المعادلة الكنزية سوف لا يؤثّر بشكل معنوي على معدّلات النموّ الاقتصادي في العراق .

وفي حالة ارتفاع الاستثمار الخاصّ بمقدار وحدة واحدة فإنّ معدّل النموّ للناتج المحلّي الإجمالي، سوف يرتفع بمقدار 1.812، وهذا مطابق مع النظرية الكنزية، ويوضّح لنا اختبار (T) على معنوية الاستثمار الخاصّ في التأثير على معدّل النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق.

وعندما يرتفع الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فإنّ معدّل النموّ للناتج المحلّي الإجمالي سوف يرتفع بمقدار 0.045 ، وهذا مطابق مع النظرية الكنزية، ويوضّح لنا اختبار (T) على معنوية الإنفاق الحكومي في التأثير على معدّل النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق.

وأخيراً إذا ارتفع صافي التجارة الخارجية بمقدار وحدة واحدة، فإنّ معدّل النموّ للناتج المحلّي الإجمالي سوف يرتفع بمقدار 4.380 ، وهذا مطابق مع النظرية الكنزية، إذْ توضّح مرّة ثانية القيمة المرتفعة للمَعْلَمَة على التشوّه القطاعي في الاقتصاد العراقي؛ وذلك لأنّ القطاع الخارجي هو الذي يؤثّر بشكل كبير على معدّلات النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي؛ وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط في تمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة. ويوضّح لنا اختبار (T) على معنوية صافي التجارة الخارجية في التأثير على معدّل النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق.

أمّا فيما يخصّ الحدّ الثابت للنموّذج فإنّه قد بلغ -1.58 ، وهذا يعني في حالة غياب مكوّنات الطلب الكُلّي فإنّ معدّل النموّ الاقتصادي في العراق سوف يساوي الحدّ الثابت، والذي كانت قيمته سالبة، أيْ إنّ النموّ الاقتصادي سوف يكون سالبًا.

- التفسير الإحصائي:

ويوضّح لنا اختبار R^2 بأنّ المتغيّرات المستقلّة استطاعت أنْ تُفسّر 57% من التغيّرات الحاصلة في المتغيّر التابع، وبالمقابل فإنّ 43% من التغيّرات الحاصلة في المتغيّر التابع، هي بسبب عوامل غير داخلة في النموّذج.

ولمّا كانت قيمة R^2 متحيزا علوياً فإنّ من الأفضل الاعتماد في الانحدار المتعدّد على قيمة معامّل التحديد، والتي تُفسّر نسبة مساهمة المتغيّرات المستقلّة في التأثير على المتغيّر التابع، إذْ استطاعت المتغيّرات المستقلّة أنْ تسهم بنسبة 45% من التغيّرات الحاصلة في المتغيّر التابع.

ومن خلال اختبار الإحصائي(F) التي تساوي قيمته الاحتمالية 0.009 ، وهي أصغر من 0.05 ، والتي تدلّ على معنوية النموّذج ككل في التأثير على المتغيّر التابع.

6-الاختبارات القياسية:

من خلال اختبار Durbin-Watson - الذي يختبر وجود علاقة بين المتغيّرات العشوائية من عدمه - ، فإنّ قيمة اختبار D.W تساوي 1.68 ، وهي قريبة من 2 ، أيْ أنّ النموّذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

	CG	IG	GG	NTG
CG	1	-0.051	-0.068	0.045
IG	-0.051	1	0.060	-0.054
GG	-0.068	0.060	1	-0.341
NTG	0.045	-0.054	-0.341	1

الجدول رقم(7) الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول (7) يتّضح أنّ الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة ضعيفٌ نسبياً، بالمقابل فإنّ أعلى نسبة ارتباط بين المتغيّرات المستقلّة، هي بين المتغيّر المستقلّ صافي التجارة الخارجية(NTg)، وبين المتغيّر المستقلّ الإنفاق الحكومي(Gg)، وهذا مطابق لطبيعة الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد فيه الإنفاق الحكومي بشكل كبير على الإيرادات النفطية المتأتّية من عملية تصدير النفط.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.228267	Prob. F(4,15)	0.3405
Obs*R-squared	4.934518	Prob. Chi-Square(4)	0.2941
Scaled explained SS	0.837390	Prob. Chi-Square(4)	0.9334

الجدول رقم(8) مشكلة عدم تجانس التباين

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ومن خلال اختبار (Breusch-Pagan-Godfre) يتّضح لنا أنّ النموّذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين بين المتغيّر العشوائي والمتغيّرات المستقلّة، إذْ أثبتَ الاختبار الإحصائي، أنّ قيمة الاحتمالية حسب Chi-square تساوي 0.294 ، والذي يدلّ على رفض فرضية العدم، وقبل فرضية البديلة التي تنصّ على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في النموّذج قيد البحث.

الاستنتاجات:

1- هنالك تشوّه بين القطاعات الاقتصادية المكوّنة للطلب الكُلّي، ومدى تأثيرها على معدّلات النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق.

2- يهيمنُ الإنفاق الحكومي على باقي مكوّنات الطلب الكُلّي في العراق في مدى معنويته، في التأثير على نموّ الناتج المحلّي الإجمالي، إذ بلغت قيمة الخطأ المعياري 0.012 ، وهي أقلّ قيمة منخفضة مقارنة بباقي مكوّنات الطلب الكُلّي.

3- تُمثّل مرونة النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي نسبة إلى التغيّر في نموّ صافي التجارة الخارجية كبيرة نسبياً، مقارنة مع باقي مرونات مكوّنات الطلب الكُلّي، إذْ بلغتْ قيمة مَعْلَمَة صافي التجارة الخارجية 4.380 ، وهذا يُفسّرُ على اعتماد العراق بشكل كبير في تمويل النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي على التجارة الخارجية.

4-الاستهلاك الخاصّ لا يؤثّر على النموّ الاقتصادي؛ وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، أو اعتماد العراق بشكل كبير على الاستيرادات، بالنتيجة فإنّ هذه الأموال التي ينفقها الفرد على شراء السلع والخدمات، لا تؤثّر على النموّ الاقتصادي بشكل معنوي.

5- من خلال اختبار التعدّد الخطّي يتبيّن أنّ هناك علاقة ارتباط كبيرة نسبياً بين النموّ في صافي التجارة الخارجية، والنموّ في الإنفاق الحكومي مقارنة مع باقي مكوّنات الطلب الكُلّي في العراق، إذ بلغتْ قيمة الارتباط 34% ، وهذا يُفسّرُ على مدى الاعتماد بينهما، إذْ يعتمد الإنفاق الحكومي بشكل كبير على الإيرادات النفطية المتأتّية من تصدير النفط في تمويل نفقاته العامّة.

المقترحات:

1-الاقتصاد العراقي يمثّل تحدّياً للنظرية الاقتصادية نفسها، إذْ يحتاج إلى تغيير هيكلي في القطاعات الاقتصادية، والابتعاد عن الاعتماد على النفط في تمويل مكوّنات الطلب الكُلّي، التي بالنتيجة تؤدّي إلى زيادة معدّلات النموّ الاقتصادي.

2- ارتفاع الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري أدّى إلى عدم مرونة الإنتاج المحلّي للزيادة في الحاصلة في الطلب، من هنا على الحكومة زيادة الإنفاق الاستثماري؛ لكي تؤدّي إلى توفير البنى التحتية لنموّ القطاع الخاصّ، الذي بدوره يعمل على زيادة السلع والخدمات المنتجة محلّياً، وبالنتيجة يؤدّي إلى انخفاض الاستيرادات للسلع الاستهلاكية.

3- وبالتوازي مع زيادة الإنفاق الاستثماري، على الحكومة توفير السياسات والقوانين لتسهيل عمل المستثمرين وزيادة العمّالة في القطاع الخاصّ، ممّا يؤدّي إلى مساهمة أكبر لهذا القطاع في عملية النموّ الاقتصادي.

المصادر باللغة الانكليزية

1- Dutt,Amitava Krishna, Aggregate Demand, Aggregate Supply and Economic Growth, International Review of Applied Economics,Vol. 20, No. 3, 319–336, July 2006.

2-Fukase, Emiko . Martin, Will , Economic growth, convergence, and world food demand and supply, World Development, Volume 132, August 2020, 104954.

3-N.GREGORY MANKIW,macroeconomics,Harvard university,seventh edition,2010.

4- Tarasov, Vasily E. Tarasova, Valentina V, Dynamic Keynesian Model of Economic Growth with Memory and Lag, mathematics,mdpi,2019

المصادر باللغة العربية

1- العزاوي ، مظفر حبيب جليل، مدى ملائمة السماحات الضريبية مع إنفاق الأسرة في العراق، العربي للتدريب والبحوث الإحصائية / بغداد – 2001 م

2- النجفي، سالم توفيق، عبد المجيد، أحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكُلّية والفقر مع إشارة خاصّة إلى الوطن العربي، مركّز دراسات الوحدة العربية،2008.

3-السيد، زينب توفيق، عدالّة توزيع الدخل القومي والنموّ الاقتصادي، الحالة المصرية أنموذجاً، بحث منشور في مركّز دراسات الوحدة العربية،2015.

4- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكُلّي، المفاهيم والنظريات الأساس،1994،دار النشر في الكويت.

5-عواد، فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامّة، 2013 ، دار الرضوان للنشر و التوزيع.

6-كريم،بريهي. راضي، حسن خلف، قياس العلاقة بين مكوّنات الطلب الكُلّي والنموّ الاقتصادي في العراق للمدّة 1990-2014،كلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

7- وزارة التخطيط، الجهاز المركّزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.